

لم ٢
فصل في اقسام
الحكم الشرعي

والله اعلم اما ما يحتاج اليه فقد مر حكمه **فصل** في بيان
اقسام خطاب التكليف واقسام الحكم الشرعي اي المنسوب
الى الشرع المحمدي خرج به العقيل والعاوي وهو اي
الحكم المتعارف بين الاموليين بالانبات تارة كالصلاة
واجبه والغير اخرى كالوتر ليس بواجب **خطاب الله** اي
كلامه المنفرد السماوي لا يدخل خطابا واصل الخطاب
توجه الكلام نحو الغير لا يفهم ليرتقل الى الكلام المخاطب
به **المتعلق بافعال المكلفين** جمع مكلف وهو البالغ العاقل
السلام الحواس الذي بلغته الدعوة اي دعوة الرسايل
التي هي المراد بالذم الذي هو متعلق الخطاب
لم يرتد في بوجه المكلف في الخارج كالهيئة المخصوصة
المستعمرة بالصلوة والاساك المخصوصة المتما بالوصوم
فخرج بكتاب الله خطاب غيره كالمليكة والجن والانس
اذ لا يحكم الا الله ووجوب طاعة الرسول والتدابير
الله اياها وبانفعال المكلفين خطاب الله المتعلق بذا
تعه وصفاته كد لول الله لا اله الا هو خالق كل شيء
وخطابه المتعلق بدوات المكلفين والمخدرات كد لول خلقه
من نفس واحدة ويوم تسيير الجبال والمكلفين غيرهم
كالصبي والجنون وما وجب من الركوع وغيرها فمما
فان الخطاب **الولي** يرتد خطاب بتعلق بالمكلفين
بعد وجودهم تعلقا تخريرا وقبله تعلقا معويا بمعنى
انهم اذا وجدوا بصفة التكليف يكونون مخاطبين
بدالك الشئ **فان** تنبيهه لحد المذكور الحكم

بادايه
بلغه قابلية

ذكر

ذكر الغزالي وقد ارد عليه انه لو قال بفعل المكلف كان احسن
لتناول ما لا يحرم من الاحكام تخصا يرضه صلى الله عليه
واجبه **عنه** بان المراد تعلقه بحسن الفعل من جنس المكلف
لا تعلقه بجميع افعال المكلفين فان ظاهر البطلان وورد
عليه ايضا مثل قوله نعم والله خذكم وما تعلمون فانه داخل في الحد
وليس بحكم واجبه **عنه** بان اللفظ المستعمل في الحدود
يعتبر فيها الجسدية وان لم يصرح بها فمعنى الحد حيث ذكر الحكم
خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين من حيث هم مكلفون
ويسمى الحكم الشرعي ايضا **خطاب الشرع** مصدر شرعية
اي منه وهو وضع اليه سابق لذوي العقول باختيارهم
المحمود اليه ما هو خير لهم بالذات فاسناد الخطاب بمعنى الحكم اليه
مخاري من اسناد المعنى الفعلي الى مكانه الجاري وايضا الشرع
يشتمل على الحكم اشتمال الكل على بعضه ويمكن ان يكون
لمنشاء حقيقة اذا جعل الخطاب عبارة عن **الولاية خمسة على**
الشهور في كتب الاصول وراجعي من المتأخرين منهم
امام الحرمين في النهاية خلاف الاولي ولكن الذي زادوه سموه
متعلق الحكم بالحكم نفسه فاقسام الحكم خمسة لا غير اتفاقا
الواجب فيه مجوز لانه متعلق بالحكم لانفسه ان الحكم هو
الاجاب والوجوب اثره والواجب متعلقه وكذا المقبرة فالحكم
الذي هو خطاب الله اذ انفس الى الحاكم وهو الله تعالى سمي اجابا
وتخريرا والى ما فيه الحكم وهو الفعل سمي وجوبا او اجابا
او خيرا او اجابا والوجوب متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار وياتي مثل ذلك في المنه والكرهات والبراهات

Copy